الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

أولا- رواد المدرسة الكلاسيكية:

يعتبر الفيلسوف الاسكتلندي آدم سميث (1723-1790) مؤسس المدرسة الكلاسيكية. نُشر بحثه الشهير حول ثروة الأمم عام 1776، حيث اعتبر بداية الفترة الكلاسيكية التي استمرت حوالي مائة عام. ويُنظر أحيانا إلى الأيرلندي جون إليوت كايرنز (John Elliot Cairnes) (1823-1875) على أنه آخر كاتب كلاسيكي مهم، حيث قام بنشر مبادئه الرائدة للاقتصاد السياسي التي تم شرحها عام 1874. وبين سميث وكايرنز نجد الكاتب الفرنسي جان باتيست ساي (1767-1832) .والبريطانيون توماس روبرت مالتوس (1766-1834) وديفيد ريكاردو (1772-1823) وناساو ويليام سينيورNassau William Senior (1790-1864) وجيمس ميل James Mill (1773-1836) وابنه جون ستيوارت ميل (John Stuart) (1806-1873).

ثانيا- الخصائص المشتركة لدى الاقتصاديين الكلاسيكيين:

رغم تباين الرؤى بين الاقتصاديين الكلاسيك الا أن ما يجمعهم ثلاث اهتمامات رئيسية: الاهتمام بالنمو والتنمية، التركيز على تكلفة الإنتاج كمحدد رئيسي للأسعار، الاهتمام بتوزيع الدخل بين العمل والأرض ورأس المال على شكل أجور ريوع وارباح. ومن خلال الجمع بين هذه الاهتمامات حاول الاقتصاديون الكلاسيك تقديم تفسير ثابت للعلاقات المتغيرة بين توزيع الدخل والأسعار في سياق التنمية الاقتصادية.

ثالثا- فكر آدم سميث (Adam Smith):

لدى ادم سميث عملين أساسيين: بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم (1776)، ونظرية المشاعر الأخلاقية (1759). ويعتبر المؤلف الأول عملا اقتصاديا في الأساس يدافع فيه عن الأطروحات الليبرالية. من الملائم الاشارة إلى أن سميث كتب في بداية الثورة الصناعية، فتميز تفكيره بنوع من التفاؤل.

نقطة البداية للبحث في ثروة الأمم هي التساؤل عن مفهوم الثروة، وهي مسألة كان قد طرحها التجاريون والطبيعيون قبل سميث، لكن اجابته تختلف عن إجاباتهم. فليست النقود وحدها مصدر الثروة لأنها تشمل الثروة المادية أيضا، كما لا تقوم الثروة على الزراعة فقط، لأن الصناعة تنتج الثروة أيضا. وبالتالي فإن الثروة تتكون من كل الأشياء الضرورية والمريحة للحياة، والتي يتيح العمل السنوي للأمة الحصول عليها، فالثروة هي كل ما أنتجه هذا العمل. هذه الثروة تعتمد على العمل بشكل مزدوج: فالعمل ينتج سلعا لها قيمة، كما أن تقسيم العمل هو الذي يسمح بزيادة القدرات الإنتاجية للعمال، وبالتالي زيادة ثروة الأمة.

1- تقسيم العمل: إن تقسيم العمل يزيد الإنتاجية من 3 جوانب مختلفة: يزيد من تخصص العاملين في مهمة معينة؛ يساهم في تقليل الوقت الضائع المرتبط بتغيير المهام من طرف العامل؛ ويساعده استخدام الالات.

2- الحرية الطبيعية واليد الخفية: ان استخدام سميث لمصطلح الحرية الطبيعية (والتعبيرات المماثلة) يعتبر بمثابة مؤشر عن تأثره بأفكار فلاسفة القانون الطبيعي. فالحرية عنده تعني الحرية في تغيير المهنة وغير ذلك، كان يقصد الحرية في كل من التجارة الداخلية والدولية.

كما تم دمج تقسيم العمل مع آلية "اليد الخفية"، التي توضح كيف يمكن للأفراد (الذين يهتمون فقط بمصلحتهم الشخصية) أن يساهموا مع ذلك في الصالح العام والثروة الجماعية. فاليد الخفية هي استعارة للظروف التي تنتج هذا التوافق بين المصلحة الذاتية والمصلحة الجماعية الأفضل؛ والنظام الحاصل هو نتيجة غير متوقعة.

3- واجبات الحكومة: يرى سميث بأن للحكومة ثلاث واجبات رئيسية: حماية المجتمع من الغزو (الدفاع عن الوطن)؛ حماية كل فرد من ظلم الآخرين (إقامة العدل)؛ إقامة وصيانة المؤسسات العامة والأعمال العامة، مثل الطرق والقنوات والخدمات البريدية، وخصوصا مؤسسات التعليم. أما الاقتصاد فتتدخل فيه بدرجة أقل.

4- نظرية قيمة العمل:): يقترح آدم سميث نظرية (القيمة بالعمل)، حيث يفرق بين قيمة الاستخدام (مدى نفع السلعة للإنسان) وقيمة التبادل (كمية السلع أو الأموال التي يمكن مبادلتها بالسلعة)، ويرفض أن يبني القيمة على المنفعة بدءا من التناقض الشهير بين قيمتي الماء والماس (فالماء ضروري للحياة ولكن قيمته منخفضة للغاية في السوق؛ أما الماس فليس ضروريا للحياة ولكن قيمته مرتفعة للغاية).

وبالتالي فإن السعر يُفسَّر إما بندرة السلعة أو بتكاليف إنتاجها، والقيمة التبادلية لسلعة ما (أي القدرة على مبادلتها بسلع أخرى) لا يمكن تحديدها من خلال المنفعة التي يحصل عليها المستهلك؛ بل تقاس قيمة السلعة بكمية العمل المطلوبة لإنتاج هذه السلعة؛ في هذه الحالة، يُقال إن القيمة تقاس بالعمل "المتضمن" في السلعة.

5- توزيع المداخيل: يوجد نوعان من الدخل: الدخل الأولي والثانوي. الدخول الأولية هي الدخول التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بعملية الإنتاج، مثل الأجور والأرباح وإيجارات الأراضي. الدخل الثانوي هو الدخل من إعادة التوزيع والتحويل الذي يتوافق مع الضرائب والفوائد والأجور المدفوعة للعمال غير المنتجين.

المداخيل التي يهتم بها الكلاسيكيون هي المداخيل الأولية. في هذا الاطار يعتبر سميث بأن مستوى الأجور نتيجة أساسا لازدهار المجتمع ومقدار رأس المال؛ والربح يزداد مع المخاطرة وينخفض من حيث القيمة النسبية إذا نما رأس المال؛ أما الريع (أي سعر إيجار الأرض) فانه سعر احتكاري يحدده المالك. وعلى كل حال فالعمل هو أساس كل دخل، وبالتالي هو أساس ثروة الأمم، ومن العمل والأجور سيعيش المجتمع.

6- التراكم والنمو والتجارة الخارجية: نقطة البداية هي التراكم أي الاستثمار، هذا الاستثمار ممكن فقط إذا كان هناك مدخرات مسبقة، ولا يستطيع الادخار الا الرأسماليون، وبالتالي فإن مدخرات الرأسماليين هي أساس النمو الاقتصادي. تكمن المشكلة في أن الربح ينخفض على المدى الطويل لأنه كلما زاد رأس المال زاد الاستثمار وقلت إمكانية الاستثمار المربح، أي ينخفض معدل الربح وبالتالي ينخفض معدل النمو أيضا حتى يتوقف تماما. عندما لا يكون هناك المزيد من فرص الاستثمار لن يكون هناك أيضا نمو أو ربح محتمل: نجد

أنفسنا في حالة ثابتة؛ وهي الوضع الذي يميل إليه أي اقتصاد على المدى الطويل. والحل يكمن في التجارة الخارجية والحرة، لأن هذا يفتح إمكانيات جديدة للاستثمار والربح وبالتالي للنمو. سيصاحب التجارة الدولية تقسيم دولي للعمل يقود كل بلد إلى التخصص في إنتاج السلع التي يتمتع فيها بميزة مطلقة، هذه الميزة المطلقة تجعل من الممكن إنتاج سلع بسعر أقل من البلدان الأخرى.

رابعا- اسهامات المفكر ريكاردو (David Ricardo):

ولد ديفيد ريكاردو وسط عائلة ثرية في لندن عام 1772. كتب مقالته الأولى عام 1815 عن تأثير سعر الذرة على الأرباح، وصدر كتابه الثاني عام 1817 بعنوان مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب.

من أهم ملامح مساهمات ريكاردو تجديد طريقة التفكير، لقد عمل على النماذج النظرية وقام بتطوير الطريقة الاستنتاجية في الفكر الاقتصادي، فعادة ما كان يبدأ بعدد من الافتراضات التي يستنتج منها نظرياته في خطوات منطقية واضحة.

1- نظرية قيمة العمل لريكاردو: اعتبر ريكاردو أن العمل المبذول لإنتاج السلعة هو العامل الأساسي الذي يحدد قيمتها، ورفض فكرة أن الريع أو الربح يمكن أن يكون جزءاً من تحديد القيمة الحقيقية، حيث يرى أن تلك العناصر تتعلق بتوزيع العائدات وليس بتحديد القيمة نفسها.

2- نظرية الريع تعتبر نظرية ريكاردو عن ريع الأرض مثيرة للاهتمام من الناحية التاريخية، لأنها مثال مبكر ومفصل عن المبدأ الحدي والعوائد المتناقصة، والتي أصبحت لاحقا محور اهتمام الفكر النيوكلاسيكي.

كما هو الحال لدى مالتوس، يعارض ريكاردو فكرة أن الريع يمكن استخلاصه من احتكار الأرض، ولكنه مرتبط باختلاف الخصوبة بين الأراضي. ومن ثم فإن الريع هو فائض يختلف من أرض إلى أخرى حسب الكميات التي يمكن إنتاجها على هذه الأراضي. لفهم هذه النظرية من الضروري فهم فرضيتين:

- ندرة الأرض أو فكرة محدودية مساحة الأرض الخصبة؛
- تناقص العوائد الحدية، حيث ينتج عن مزيج متزايد من العمالة ورأس المال المستخدم في مساحة ثابتة من الأرض نواتج ضعيفة بشكل متزايد.

يبني ريكاردو استنتاجه على النحو التالي: مع زيادة تراكم رأس المال سيزيد الطلب على السلع الزراعية، لأن تطور الصناعة وتطور الاستثمار وتراكم رأس المال تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة من جانب الرأسماليين، وبالتالي زيادة في الأجور فوق مستواها الطبيعي، مما يؤدي (كما لدى مالتوس وسميث) إلى زيادة في عدد السكان، وهذا سيحفز بدوره الطلب على السلع الزراعية. لذلك وتلبية للطلب المتزايد على السلع الزراعية، يجب أن تمتد الزراعة من أكثر الأراضي خصوبة إلى الأراضي الأقل خصوبة. المشكلة هي أنه في أقل الأراضي خصوبة تكون الإنتاجية أقل مما هي عليه في أكثر الأراضي خصوبة. وبالتالي يظهر

فائض يحصل عليه مالك الأرض بسبب تفوق خصوبة أرضه مقارنة بالأراضي الأقل إنتاجية المستخدمة لإنتاج نفس المحصول. هذا الفائض يسمى الريع.

للتوضيح نأخذ المثال التالي: إذا كان هناك ثلاث قطع من الأراضي: **أرض عالية الخصوبة** تنتج 90 وحدة غذاء؛ **أرض متوسطة الخصوبة** تنتج 70 وحدة غذاء؛ **أرض منخفضة الخصوبة** تنتج 50 وحدة غذاء.

في ظل الطلب العالي على الغذاء، يتم استخدام كل الأراضي. ويحسب الريع كالتالي:

- الريع على الأرض عالية الخصوبة = إنتاجها - إنتاج أقل قطعة مستخدمة (90 - 50 = 40 وحدة).
- الريع على الأرض المتوسطة = 70 - 50 = 20 وحدة.
- الأرض الأقل خصوبة لا تحقق ريعًا لأنه على أساسها يتحدد سعر السوق.

3- سياسة عدم التدخل لدى ريكاردو: في بداية القرن التاسع عشر بدأت إنجلترا في اتخاذ تدابير حمائية، على وجه التحديد لضمان ارتفاع سعر القمح (قوانين الذرة). كان ريكاردو أحد معارضي هذه القوانين فهو من دعاة التجارة الحرة. حيث اعتبر بأن: التجارة الحرة تسمح بالعودة التلقائية لتوازن ميزان المدفوعات؛ وهي مفيدة لأن جميع البلدان تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وهذا التخصص يسمح بتحقيق مكاسب متبادلة؛ كما أنها تحول دون تحقيق حالة توقف الاقتصاد.

لذلك من الضروري منع ارتفاع أسعار القمح من خلال تبني سياسات التجارة الحرة لخفض سعر القمح.

5- التجارة الخارجية على أساس المزايا النسبية: اشتهرت المساهمة الخاصة بالتجارة الخارجية لريكاردو بتحليله للمزايا النسبية (أو التكاليف المقارنة). في مثاله عن التخصص والتبادل الدولي بين انجلترا والبرتغال اعتبر بأن انجلترا أكثر كفاءة نسبيا في إنتاج القماش من النبيذ، في حين تعتبر البرتغال أكثر كفاءة نسبيا في إنتاج النبيذ من القماش، رغم أن كلا المنتجين موجود في كلا البلدين. وبالتالي يمكن لأنجلترا أن تتخصص في انتاج القماش وتصدره الى البرتغال، في المقابل تتخصص البرتغال في انتاج النبيذ وتصدره الى انجلترا وتستورد منها القماش. وهذا يؤدي إلى استنتاج مفاده أنه يمكن زيادة الإنتاج الإجمالي بالتخصص والتجارة.

خامسا- مساهمات الاقتصادي ساي (Jean-Baptiste Say):

نشر ساي رسالته (كتابه) في الاقتصاد السياسي سنة 1803، وكان لهذا العمل دور كبير في نشر أفكار سميث في القارة الأوروبية. يمكن تلخيص المساهمات الفكرية لهذا الاقتصادي في عنصرين أساسيين:

- يرى بأن المنفعة هي أساس السعر، فهو يختلف عن معظم الكلاسيك الذين شددوا على أن العمل المنفق في الإنتاج هو العامل الأساسي لخلق القيمة.
- صياغة قانون (المنافذ) الذي ينص على أنه بمجرد إنتاج سلعة فإنها تقدم سوقًا لسلع أخرى تتوافق مع قيمتها الإجمالية. وغالبا ما تتم صياغة هذا القانون على أن "العرض يخلق طلبا خاصا به". ولكن لا يجب تفسير هذا على أنه يعني أن عرض سلعة معينة يخلق طلبا متساويا على نفس السلعة، فقد ينشأ

فائض في المعروض من بعض أنواع السلع، ولكن سيتم موازنته من خلال زيادة الطلب على السلع الأخرى، بحيث لا يمكن أن ينقص إجمالي الطلب في الاقتصاد عن اجمالي العرض. قانون Say يرفض الحجة القائلة بأن الأزمات الاقتصادية يمكن تفسيرها على أنها نتيجة نقص في الطلب الكلي على السلع.

سادسا- مساهمات المفكر الكلاسيكي مالتوس (Thomas Robert Malthus)

عمل أستاذًا للتاريخ والاقتصاد السياسي منذ العام 1805. ورغم أنه اشتهر بدراساته السكانية (منذ 1798)، الا أنه قدم أيضًا مساهمات مهمة في مجالات أخرى من الاقتصاد السياسي، حيث نشر مبادئه في الاقتصاد السياسي سنة 1820. وقد شهد هذا النظام في زمنه مشاكل وصراعات.

بدأ مالتوس عمله بالتفكير في تطور السكان الذي كان مستوحى من التشريعات الانجليزية في ذلك الوقت بشأن مساعدة الفقراء. وكتب "مقال عن مبدأ السكان والطريقة التي يؤثر بها على المجتمع". لقد رأى بأن عدد السكان يتضاعف كل 25 سنة، وأن معدل النمو السكاني يتم على أساس متتالية هندسية في حين يزيد الغذاء على أساس متتالية حسابية. وكان الافتراض الأساسي أن كوكب الأرض يضم مليار شخص، في غضون قرنين من الزمان سيكون على الكوكب 256 مليار شخص، ولكن سيتوفر غذاء يكفي 9 منها فقط.

فضلا عن ذلك، اعتقد مالتوس في خطر من المدخرات المفرطة التي تؤدي إلى نقص الاستهلاك، مما يؤدي إلى اختلال بين العرض والطلب. وبالتالي فقد أوضح مالتوس مفاهيم العرض والطلب بشكل أكبر، ورفض قانون المنافذ (العرض يخلق طلبا خاصا به) ورفض فكرة أن الاقتصاد يحقق تلقائيا العمالة الكاملة.

نقد الفكر الكلاسيكي:

لقد قدم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أدوات وأفكارا أساسية لدراسة الاقتصاد وفهم العلاقات الاقتصادية. أبرز إيجابياته شملت: التركيز على حرية السوق، الإنتاجية، النمو الاقتصادي، التجارة الدولية؛ والملفت أن هذه الأفكار ما زالت تشكل أساسا للفكر الاقتصادي الحديث. مع ذلك، واجه رواد المدرسة الكلاسيكية عدة انتقادات لمقارباتهم النظرية. تمحورت هذه الانتقادات حول تركيزهم المفرط على التحليل الكلي، حيث افترضوا أن الأسواق تصل دائما إلى التوازن تلقائيا دون تدخل من الدولة، مما أدى إلى تجاهلهم تأثير الاحتكار وفشل اليات السوق. كما قللوا من أهمية العوامل الاجتماعية والسياسية في تشكيل الاقتصاد، وتعاملوا معه كنظام مستقل. نظرية قيمة العمل التي قدمها سميث وريكاردو تعرضت لانتقادات بسبب محدوديتها في تفسير القيمة في حالات مثل السلع النادرة، كما أن المنفعة أيضا يمكن أن تمثل أساسا لتقييم السلع. أما نظرة مالتوس للنمو السكاني فكانت تشاؤمية ومبنية على افتراضات لم تثبت صحتها. بالإضافة إلى ذلك ثبت فشل قانون ساي من خلال الأزمات الاقتصادية الكبرى، مثل الكساد الكبير لسنة 1929، ومن خلال التحليل الحديث الذي يركز على أهمية الطلب الكلي ودور السياسات النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار. هذه الانتقادات وغيرها دفعت لتطوير نظريات أكثر شمولًا، مثل الكينزية والنيوكلاسيكية.